# تهديدات ترامب للاستخبارات الأمريكية إضطرابات ومطالب بالولاء تهدد الأمن القومي*

بقلم: بيتر شرويدر

تحرير: د. عمار شاهين

ترجمة: صفا مهدي عسكر

1 شباط 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

في 21 كانون الثاني 2017، بعد يوم واحد فقط من تنصيبه رئيسًا للولايات المتحدة، قام دونالد ترامب بزيارة مقر وكالة الاستخبارات المركزية في لانغلي، فيرجينيا. كانت هذه الزيارة واحدة من أولى خطواته الرسمية كرئيس واعتُبرت فرصة لإعادة بناء العلاقة مع المجتمع الاستخباراتي، الذي اتسمت علاقته به بالتوتر منذ البداية وقبل عشرة أيام فقط من الزيارة، اتهم ترامب وكالات الاستخبارات بتسريب تقرير يزعم أن عملاء روس قد جمعوا معلومات شخصية ومالية حساسة عنه.

لكن ما بدأ كفرصة للصلح سرعان ما انحرف عن مساره،وأثناء وقوفه أمام "الجدار التذكاري" في وكالة الاستخبارات المركزية الذي يكرم أرواح عملائها الذين فقدوا حياتهم في أداء واجبهم، ألقى ترامب تصريحات غلب عليها الطابع الشخصي والسياسي، بما في ذلك حديثه عن حجم الحشود التي حضرت مراسم تنصيبه. هذا السلوك غير المتوقع أثار صدمة العديد من ضباط الاستخبارات الذين اعتبروا أن الخطاب كان في غير محله، كان هذا الحدث بمثابة انطلاقة غير موفقة لرئاسة ترامب مع المجتمع الاستخباراتي، مما عمّق مشاعر الشك وعدم الثقة التي استمرت طوال فترة ولايته الأولى.

ومع اقتراب إعادة تنصيبه يبدو أن المجتمع الاستخباراتي الأمريكي قد يواجه موجة جديدة من التوتر وعدم الارتياح وبينما قد تتسم الإدارة الجديدة بالمزيد من الاستقرار والتنظيم، تشير المؤشرات الحالية إلى أن ترامب يواصل تفضيل الولاء الشخصي على الكفاءة المهنية في اختياراته للمناصب القيادية، مثل مدير وكالة الاستخبارات المركزية ومدير الاستخبارات الوطنية ومدير مكتب التحقيقات الفيدرالي.

كما يُتوقع أن تستمر هجماته على ما يسميه "الدولة العميقة" وهي شبكة مفترضة من المسؤولين الحكوميين الذين يزعم أنهم يعملون سرًا لتعطيل أجندته السياسية، وتأتي هذه الهجمات في سياق اتهاماته لضباط الاستخبارات بالتجسس على الأمريكيين وتسريب المعلومات إلى وسائل الإعلام، مما يعمق الانقسام بين الرئيس والمجتمع الاستخباراتي. على الرغم من ذلك أظهرت التجارب التاريخية قدرة وكالات الاستخبارات الأمريكية على العمل بفعالية حتى في ظل علاقات متوترة مع القادة السياسيين، وفي فترة رئاسة ترامب الأولى حققت الاستخبارات إنجازات بارزة، مثل القضاء على زعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي، وهو ما يُظهر

* Peter Schroeder, Trump's Threat to U.S. Intelligence Disruption and Demands for Loyalty Would Undermine National Security, FOREIGN AFFAIRS, January 17, 2025.

قدرتها على تجاوز العقبات السياسية والتركيز على أهدافها الاستراتيجية. لكن المرحلة المقبلة قد تكون أكثر تحديًا فالمجتمع الاستخباراتي يواجه مخاطر متعددة تشمل تهديدات مباشرة لأفراده ومنظماته، وتقويض أدوات جمع المعلومات وتقليص صلاحياته وموارده وتعقيد الشراكات الدولية، وستكون الأولوية هي معالجة الأزمات الحالية وتجنب الأضرار طويلة الأمد التي قد تؤثر على قدرات مؤسساته ومصداقيتها. يمكن للمجتمع الاستخباراتي أن يثبت فعاليته من خلال التركيز على مهمته الأساسية وهي حماية الأمن القومي عبر جمع المعلومات وتحليلها بدقة، ولكن لتحقيق ذلك يجب عليه بذل جهد كبير للحفاظ على التوترات مع ترامب ضمن إطار الخلافات البيروقراطية، دون السماح لها بالتصاعد إلى مواجهات قد تهدد الأمن القومي الأمريكي.

استنزاف الموارد البشرية في المجتمع الاستخباراتي

يتمثل أحد أبرز تهديدات الرئيس المنتخب دونالد ترامب للمجتمع الاستخباراتي في استهدافه للموارد البشرية التي تشكل أساس قوة وكالات الاستخبارات، وتسعى الإدارة القادمة إلى تقليص نفوذ البيروقراطيات الأمنية الوطنية وتقليل حجم الحكومة الفيدرالية، وهو ما قد يؤدي إلى استنزاف رأس المال البشري داخل الوكالات الاستخباراتية، مما سيضعف فعاليتها بشكل كبير.

وقد رشح ترامب كلًا من إيلون ماسك وفيفيك راماسوامي لقيادة وزارة الكفاءة الحكومية الجديدة، وهما من المؤيدين لخفض واسع النطاق في عدد الموظفين الفيدراليين، وستؤثر هذه التخفيضات بلا شك على العاملين في القطاع الاستخباراتي، خاصة أن ترامب أعلن مراراً عزمه التخلص مما أسماه "العناصر الفاسدة" داخل الأمن القومي.

لا يزال الغموض يحيط بكيفية تطبيق تخفيضات القوى العاملة الفيدرالية على المجتمع الاستخباراتي، ومع ذلك فإن أي تخفيضات جذرية أو غير مدروسة قد تؤدي إلى تآكل القدرات الاستخباراتية، خصوصًا إذا مست مجالات حيوية مثل مواجهة التهديدات الناشئة من الصين أو تطوير التكنولوجيا المتقدمة. وحتى إذا لم يتم إجراء أي تخفيضات فعلية، فإن الخطاب العدائي للإدارة تجاه وكالات الاستخبارات قد يدفع العديد من الضباط الموهوبين والمتخصصين إلى مغادرة مناصبهم، وهذا الاتجاه الذي شهدناه في ولاية ترامب الأولى قد يتفاقم مما سيؤدي إلى خسائر أكبر في الكفاءات البشرية الضرورية.

يُعد استبدال الكوادر البشرية في مجال الاستخبارات عملية شاقة وصعبة نظرًا للطبيعة المتخصصة لهذه الوظائف التي تتطلب مهارات وخبرات ومعرفة متقدمة، فعلى سبيل المثال أدى قرار مدير وكالة الاستخبارات المركزية السابق ستانسفيلد تيرنر بفصل 800 ضابط عمليات بشكل مفاجئ في عام 1977، إلى تدهور الروح المعنوية وتأثير سلبي على عمليات الاستخبارات البشرية لسنوات. كما أن تقليص العاملين بنسبة 25% بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى تخفيض ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية بنسبة 18%، وفرض تجميد على التوظيف أدت إلى إضعاف القدرات الاستخباراتية في مواجهة تهديدات الإرهاب العالمي خلال العقدين التاليين.

اليوم قد تكون استعادة هذه الكوادر أكثر صعوبة ففي عام 2021، أشار مدير وكالة الاستخبارات المركزية ويليام بيرنز إلى أن متوسط الوقت اللازم لتوظيف ضباط جدد بلغ أكثر من 600 يوم، علاوة على ذلك فإن الخطاب العدائي لترامب تجاه الاستخبارات قد يثني المؤهلين عن التقدم لهذه الوظائف، إذ أن العمل تحت إدارة تقلل من شأن الوكالات الاستخباراتية قد لا يكون خيارًا جذابًا للكفاءات.

حتى إذا لم يتجه ترامب إلى تقليص حجم القوى العاملة فإن إصلاحاته قد تزيد من تفاقم أزمات المجتمع الاستخباراتي، فعلى سبيل المثال اقترح مشروع 2025، الذي أعدته مؤسسة هيريتيج لتحضير الانتقال الرئاسي أن يقوم ترامب بتوجيه مدير وكالة الاستخبارات المركزية لاستبدال رؤساء مراكز المهام والمديريات لضمان توافق أنشطتها مع أجندته السياسية، وقد تؤدي هذه التغييرات إلى استبدال الكفاءات الإدارية بأفراد أكثر ولاءً مما سيضعف جودة القيادة داخل الوكالة. علاوة على ذلك دعا المشروع إلى نقل أجزاء من وكالة الاستخبارات المركزية خارج منطقة واشنطن العاصمة بشكل دائم، بهدف تقليل تأثير الوكالة. مثل هذه الخطوة قد تؤدي إلى فقدان المزيد من الكفاءات البشرية، وتُضعف التعاون الوثيق بين الاستخبارات وصناع القرار السياسي.

كما اقترح معهد السياسة الأمريكية أولاً وهو مركز أبحاث تأسس عام 2020، من قبل مسؤولين سابقين في إدارة ترامب فرض قواعد سلوك تلزم العاملين بالاستخبارات بعدم "إساءة استخدام أوراق اعتمادهم الأمنية لأغراض سياسية" حتى بعد مغادرتهم الخدمة، لكن مثل هذه القواعد المفتوحة للتأويل قد تؤدي إلى خلق حالة من التردد والخوف لدى العاملين في تحليل المعلومات وتنفيذ العمليات.

من المرجح أن تؤدي هذه السياسات إلى حالة من الاضطراب الداخلي داخل المجتمع الاستخباراتي، مما يصرف انتباهه عن مهامه الأساسية في حماية الأمن القومي، حتى الإصلاحات التي تبدو مفيدة مثل منح مدير الاستخبارات الوطنية سلطة أكبر على ميزانيات الوكالات المختلفة قد تخلق نزاعات داخلية بين الوكالات الاستخباراتية، فالقادة الذين ينشغلون بالدفاع عن مواردهم ووظائفهم سيكونون أقل قدرة على التعاون والعمل بفعالية لتحقيق الأهداف الوطنية. ستواجه وكالات الاستخبارات الأمريكية تحديات كبيرة في ظل الإدارة المقبلة، ومع ذلك يمكن لهذه الوكالات تجاوز هذه التحديات إذا ركزت على مهمتها الأساسية في جمع المعلومات وتحليلها بما يحقق حماية الأمن القومي، مع السعي إلى تقليل الآثار السلبية للسياسات والتوترات السياسية.

عرقلة تدفق المعلومات

خلال فترة ولاية ترامب الأولى ظهر تجاهل واضح لمخرجات وكالات الاستخبارات حيث قام بنشر صورة فضائية مصنفة كوثيقة سرية عبر تويتر، وانتقد علناً قادة الوكالات داعيًا إياهم للعودة إلى المدرسة بسبب اختلاف تقاريرهم السنوية حول التهديدات عن موقفه من إيران، وفي الأيام الأخيرة من إدارته نُقل عنه

اصطحابه لوثائق استخباراتية شديدة السرية إلى مقر إقامته في مارالاغو، مما أثار قلقًا واسعاً في المجتمع الاستخباراتي.

يبدو أن هذه المخاوف قد تعود إلى الواجهة خاصة مع اختيار ترامب لعدد من المرشحين الذين يتشاركون معه في تجاهل مخرجات الوكالات الاستخباراتية مع وضع الولاء السياسي فوق المهنية، من بين هؤلاء تولسي غابارد المرشحة لمنصب مدير الاستخبارات الوطنية التي لها تاريخ طويل في انتقاد نتائج الاستخبارات الأمريكية، وكاش باتيل الذي رشح لمنصب مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي وكان قد وضع قائمة بـ "أعداء الدولة العميقة" للتخلص منهم. أما جون راتكليف المرشح لمنصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، فهو الأقل جدلًا بينهم لكنه شغل سابقًا منصب مدير الاستخبارات الوطنية في إدارة ترامب، ووفقًا لتقرير صادر عن مكتب أمين المظالم للتحليل فإنه قد سّس تحليلات الاستخبارات بشأن تدخل الصين وروسيا في انتخابات 2020.

في سياق ذلك أثار بعض أعضاء فريق انتقال السلطة لترامب مثل روبرت غرينواي قلقًا بشأن اقتراحاتهم بتغيير نظام الإيجاز الاستخباراتي اليومي للرئيس، وبموجب النظام المقترح تمر التقييمات الاستخباراتية عبر موظفين سياسيين معينين في البيت الأبيض قبل تقديمها للرئيس، وهو ما قد يؤدي إلى حجب المعلومات الحرجة وتوجيه المخرجات بما يتماشى مع ما يود الرئيس سماعه بدلاً من تقديم الحقائق التي يحتاج إليها.

إذا استمرت إدارة ترامب في هذا النهج فقد يؤدي ذلك إلى تقييد تدفق المعلومات داخل المجتمع الاستخباراتي، وتخشى الوكالات من احتمال إساءة استخدام المعلومات أو تسريبها، مما قد يدفعها إلى تقليص مشاركتها. وقد يتسبب ذلك في فقدان القدرة على ربط النقاط بين التهديدات الأمنية الوطنية الرئيسة وهو خطر قد تكون عواقبه وخيمة، كما أظهر تقرير لجنة التحقيق في هجمات 11 ايلول الذي صدر عام 2004، أن إخفاقات تبادل المعلومات خاصة بين وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، كانت من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى عدم اكتشاف الهجمات ومنعها.

حتى التصور بوجود تسييس داخل الوكالات الاستخباراتية يعزز من خطر الرقابة الذاتية، حيث قد يتردد المسؤولون الاستخباريون في تقديم معلومات تتعارض مع أجندة الرئيس، كما قد يتجاهل بعض المسؤولين التقييمات البديلة ويركزون على تحليلاتهم الأولية، معتبرين أي تقييمات أخرى مدفوعة بمصالح سياسية للإدارة بدلًا من أن تكون مبنية على معلومات موضوعية. وقد تجلى هذا في تقرير أمين المظالم للتحليل لعام 2021، حيث تمسك مديرو وكالة الاستخبارات المركزية بموقفهم القائل بعدم تدخل الصين في الانتخابات، وقاموا بقمع التقييمات البديلة التي أشارت إلى عكس ذلك، مثل هذه الديناميكيات قد تشوه العمليات التحليلية وتؤثر على النقاشات المهمة التي تكون حاسمة في مواجهة التحديات المعقدة.

بناءً على ما سبق يبدو أن المجتمع الاستخباراتي قد يواجه ضغوطًا غير مسبوقة في حال عودة ترامب وإدارته إلى السلطة، ولمواجهة هذه التحديات يتعين على العاملين في الوكالات الاستخباراتية الالتزام الصارم بمعايير

الحيادية والموضوعية، مع تعزيز آليات الحماية التي تضمن استقلالية المعلومات وصحتها بعيدًا عن أي اعتبارات سياسية.

توسيع الحدود

إن تسييس المجتمع الاستخباراتي يترتب عليه مخاطر تتجاوز فقدان الموظفين وخلق الصراعات الداخلية، حيث يشعر المسؤولون الاستخباريون بالقلق من التأثيرات طويلة المدى لسياسات ترامب على أدوار وكالاتهم وسلطاتها، مما يؤدي إلى الحذر والتردد الذي يؤثر سلبًا على الفعالية التشغيلية. تتمتع وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بذاكرة طويلة للأحداث التي دفع بها البيت الأبيض، والتي انتهت بأضرار كبيرة للوكالة مثل فضيحة إيران-كونترا في الثمانينيات واستخدام التعذيب خلال "حرب الإرهاب"، كلا الحادثين أديا إلى سنوات من التحقيقات وألحقا ضررًا علنيًا بسمعة الوكالة. وفي ضوء سجل ترامب في متابعة السياسات لمصلحته الشخصية - كما ظهر في أول عملية عزله بعد طلبه من الرئيس الأوكراني التحقيق في جو وهنتنر بايدن - من المرجح أن يكون المسؤولون الاستخباريون أكثر حذرًا من أي تورط سياسي أو تأثير على عملياتهم، وقد أبدوا هذا التردد حتى خلال فترة ولايته الأولى، حيث حاول ترامب إقناع وكالة الاستخبارات المركزية بالإطاحة بنظام نيكولاس مادورو في فنزويلا، إلا أن البيروقراطيين لم يقدموا دعمًا حماسيًا بسبب المخاوف من ردود الفعل السلبية.

تتمثل التحديات أيضًا في السياسة الخارجية حيث أن وجهات نظر ترامب غير التقليدية واستعداده لتهديد الحلفاء قد يعقدا تبادل المعلومات الاستخباراتية مع الشركاء الأجانب، وأوصى مشروع 2025 البيت الأبيض بزيادة السيطرة والإشراف على الشراكات الاستخباراتية الأجنبية بدلاً من تركها تحت سيطرة الوكالات الاستخبارية، وقد أثار ترشيح ترامب لتولسي غابارد قلقًا لدى الحلفاء بسبب مواقفها الودية تجاه روسيا وبشار الأسد. وفي تموز 2024، أفاد مسؤولون أجانب بأن مستشاري ترامب قد أخبروهم أن الرئيس المقبل كان يفكر في تقليص تبادل المعلومات الاستخباراتية مع شركاء الناتو، وفي ايار 2017، نقل ترامب معلومات استخباراتية مستمدة من (إسرائيل)** إلى وزير الخارجية الروسي في اجتماع بالمكتب البيضاوي.

تعد الشراكات الاستخباراتية الصحية أمرًا حيويًا لوكالة الاستخبارات المركزية حيث توفر الحكومات الأجنبية معلومات ورؤى قد لا تتوفر لدى الوكالات الأمريكية، ولكن إذا شعر الشركاء الأجانب بأن الرئيس أو مدير الاستخبارات الوطنية لن يضمن حماية المعلومات أو استخدامها في سياسات ضارة فقد يتوقفون عن

** لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل راي وأفكار المؤلف.

** لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل راي وأفكار المؤلف.